

مؤشرات التهميش الاجتماعي وعلاقته بنمطية ثقافة العنف في المدينة الجزائرية.

دراسة ميدانية بأحياء مدينة باتنة انموذجا

Indicators of Social Marginalization and its relationship to the stereotypical culture of violence in the Algerian city. A field study in the neighborhoods in city of Batna

كلثوم بيبيمون*، جامعة باتنة-1، الجزائر.

keltoum.bibimoune@univ-batna.dz

بركو مزوز، جامعة باتنة-1، الجزائر.

barkou.mazouz@univ-batna.dz

تاريخ التسليم: (2020/10/30)، تاريخ المراجعة: (2021/03/03)، تاريخ القبول: (2021/05/30)

Abstract :

Pierre Bourdieu says: "The more we progress in the social hierarchy, the more" the language became savage. "There is no doubt that symbolic practices appear in the discourse of groups according to the dictates of the structure and patterns of urban spheres, and perhaps social marginalization is one of the manifestations that explain these disparities. Therefore, this study aims to uncover the indicators of marginalization in the disparate urban areas and their relationship to the mechanisms of producing stereotypical violence as a culture This is based on a comparative field study conducted in the city of Batna. So we found that social marginalization results a stereotypes in the culture of violence started from symbolic violence to the counterviolence.

Keywords : Social marginalization, violence, the culture of violence, the Algerian city, urban society

ملخص :

يقول بيار بورديو: "كلما تدرجنا في السلم الاجتماعي كلما ازدادت اللغة توحشا" لاشك أن الممارسات الرمزية تتمظهر في خطاب الجماعات وفق ما تمليه هيكله المجالات الحضرية وتتميطاتها، ولعل التهميش الاجتماعي هو أحد المظاهر الأكثر تفسيراً لتلك التباينات، لهذا تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مؤشرات التهميش في المجالات الحضرية المتباينة وعلاقتها باليات إنتاج نمطية العنف كتقافة. وهذا انطلاقاً من دراسة ميدانية مقارنة أنجزت بمدينة باتنة والتي توصلنا بفضلها إلى أن التهميش الاجتماعي يفرز نمطية في ثقافة العنف من العنف الرمزي إلى العنف المضاد. الكلمات المفتاحية: التهميش الاجتماعي، العنف، ثقافة العنف، المدينة الجزائرية، المجتمع الحضري.

مقدمة:

يعبر التهميش عن أحد مظاهر الهدر الاجتماعي للرابط الإنساني الذي يصيب البنية المجتمعية بفعل فقدانها القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية التي يتطلع إليها أفرادها، عبر تمكينهم من الحصول على الحقوق والفرص المشروعة التي تحقق لهم الحياة الكريمة لتتجلى أفرزاته تدريجيا في ديناميات الحياة الحضرية. وغالبا ما يعكس استمرار تجده في السياق المجتمعي العام مازقا في التنمية الاجتماعية بل خلا حقيقيا في المنظومة القائمة عليها والتي تبدو عاجزة عن إدماج جل أفرادها وإشراكهم في فعاليتها اليومية، حيث يجري تهميش معايير تمييزية في الممارسات العامة للأفراد تقضي إلى ترسيم مكانزمات انتقائية بينهم قد تكون مقصودة أو غير مقصودة، تحكمها خلفيات متباينة تاريخية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، سياسية والتي تجعل فئات اجتماعية معينة أو البيئات الحضرية التي يقطنون فيها على هامش الأحداث بل خارج الاهتمامات العامة، لهذا يتم إبعادها تدريجيا مقارنة بأخرى، ويصبح هؤلاء عرضة للإهمال، التجاهل والحرمان مما يقلل فرصهم في الحصول على نفس الحظوظ للمشاركة أو الاستفادة من الإمكانيات التي قد تسمح لهم بتحقيق الحراك الاجتماعي الذي يتطلعون إليه.

تحديد المشكلة:

غالبا ما يرتبط التهميش بمظاهر التفاوت الاجتماعي واللاعدالة في توزيع الفرص، القوى، المرافق الاجتماعية المختلفة من النقل، التعليم، الصحة... الخ، ولعل انعكاسات العولمة بتأثيراتها السلبية ساهمت بشكل مباشر في اتساع الفوارق الاجتماعية العالمية التي أضحت جد مقلقة كونها تعيق النمو والحراك الاجتماعي لتغذي الجريمة والصراع العلني حيث أشارت التقييمات خلال سنة 2015 أن ما يقارب النصف من ثروة العالم تتركز في يد 1 % من سكانه (ISSC, IDS and UNESCO, 2016,p18). (كل ذلك أسهم بشكل أو بآخر في اضعاف حظوظ الفئات الهشة من المجتمع خاصة مع تنامي مظاهر النيوليبرالية في العالم وهو ما شهده المجتمع الجزائري خاصة مطلع الألفية الثالثة.

وبالنظر إلى التأثير العميق الذي يخلفه التهميش الاجتماعي على التركيبة المجتمعية فإن العنف يعد أحد أهم الظواهر المتعلقة به خاصة في ظل البيئات الحضرية الهامشية، وقد سبق للدراسات الايكولوجية الحضرية الإشارة الى ذلك، إلا أننا نتطلع من خلال هذه الدراسة الى مناقشة مؤشرات التهميش الاجتماعي في ضوء تباين خصائص الهيكلية الحضرية للمدينة الجزائرية ومدينة باتنة تحديدا، سواء في الأحياء السكنية الراقية أو الهشة لبحث علاقتها بثقافة العنف كمفهوم وممارسة، والكشف عن أنماط العنف السائد فيها كممارسة تعبر عن الاستخدام غير المشروع للقوة بطرق متباينة بهدف إلحاق الضرر والأذى بالآخرين، والذي يبقى سلوكا مضادا للمجتمع نظرا للنتائج التي تتجر عنه والتأثيرات التي يخلفها سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

لهذا سنحاول عبر هذه الورقة البحثية مناقشة إفرزات إشكالية التهميش الاجتماعي في المجالات الحضرية عبر تحديد مؤشرات المركزية من خلال بحث مواصفات الأوساط الحضرية ووضعيتها في

ضوء تباين توزع الفرص والموارد المتاحة فيها؛ لتفسير علاقتها بنمطية الممارسات العنيفة والتداعيات المتولدة عنها باختلاف سمات المجالات الحضرية الجارية فيها، وذلك من خلال انجاز دراسة ميدانية في بعض أحياء مدينة باتنة التي تحاول الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ماهي مؤشرات التهميش الاجتماعي في المدينة؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين التهميش الاجتماعي وانتشار ثقافة العنف كمفهوم وممارسة في الأوساط الحضرية المتباينة؟
- وكيف تبرز تمثلاته في ظل تباين سمات الأحياء الحضرية؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية العامة :

هناك علاقتين توزع مؤشرات التهميش الاجتماعي وتباينات هيكله الأحياء السكنية التي تؤثر على نمطية ثقافة العنف التي تنتج في تلك الأوساط الحضرية.

الفرضيات الجزئية:

- يؤثر البعد المكاني للأحياء السكنية على خصائص الهيكله الحضرية فيها التي تتعكس على ثقافة العنف السائدة فيه.
- يؤثر البعد الحضري للأحياء السكنية على طبيعة الممارسات العنيفة التي تنتشر بين قاطنيه.
- يرتبط البعد الاجتماعي للفئات القاطنة بالأحياء السكنية بخصائصها الثقافية وطبيعة الهيكله الحضرية التي تتعكس على أنماط ثقافة العنف السائدة فيها.

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن أثر تباينات هيكله المجالات الحضرية على نمطية ثقافة العنف السائدة في الأوساط الحضرية في المدينة الجزائرية.
2. تحديد مؤشرات التهميش الاجتماعي في ضوء تباين مواصفات الأوساط الحضرية وسمات قاطنيها.
3. الكشف عن أنماط العنف والخصائص المميزة له بالنظر إلى سمات البيئة الحضرية التي يسود فيها.
4. التنويه الى انعكاسات مظاهر التهميش الحضري والتوزع غير العادل للموارد على تجانس الثقافة الحضرية وبروز أنماط من الممارسات العنيفة في المدن في ضوء تنامي انعكاسات العولمة.

2. ماهية التهميش الاجتماعي وملامحه في المجتمع الحضري:

يعد مفهوم التهميش الاجتماعي (marginalisation sociale) من المنظور السوسولوجي من أكثر المفاهيم مرونة وجدلا من الناحية المعرفية، وهذا بالنظر الى تعدد المقاربات النظرية التي تناولته

بالتمحيص والبحث، الى جانب التعقيد الذي يميز المفهوم وارتباطه الوثيق بقضايا التنمية والسياسيات الاجتماعية الساعية لتحقيق العدالة المجتمعية عبر توفير فرص لحياة أفضل وان اختلفت حول آليات تحقيق ذلك، لذلك فهو يثير الانتباه الى الكثير من النقاشات بالنظر إلى تعدد الأطر الفكرية الحاملة له سواء الليبرالية الجديدة، النقدية او المحافظة والتي افرزت مفاهيم أخرى مساوقة له تستجلي كل منها دلالاته وتبني مؤشرات بالانظر الى مستويات التحليل النظري التي تنطلق منها، والاعتبارات المعرفية المؤسسة لها والتي طورت مضامينه تدريجيا .

فاذا رجعنا الى المدلول اللغوي للتهميش نجده يعكس مظاهر التجاهل الممنهج المصحوب بالإهمال، اللامبالاة، وقلة الاهتمام الذي يظهر في أشكال التفاعل بمن يحتل موقعا ينظر اليه نظرة دونية لاعتبارات عدة مقارنة بمن يشغلون مركز الاهتمام، والذين يصبحون تدريجيا عرضة للتسلط، الحرمان، الفقر، الاقصاء، فالاستبعاد الاجتماعي الذي يعتبر من أعنف مظاهر التهميش.

وقد يجري الاختلاف حول ميكانيزمات التمييز بين خصائص الفئات الاجتماعية وحتى البيئات التي تقطنون بها وفق معايير عرقية، قبلية، طائفية، مكانية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، او سياسية، ويعتبر الوزير الفرنسي روني لونوار من الأوائل الذين تناولوا مفهوم سنة 1974 ليشير الى الفئات الهامشية في المجتمع معتبرا التهميش الاجتماعي كمفهوم مشحون بالتأويل الأيديولوجي. (قوندي، 2016، ص 178).

في المقابل اعتبر روبري كاستيل الاستبعاد الاجتماعي (exclusion) من المفاهيم الصعبة التي يجب أن نكون حذرين منها بسبب عدم تجانس استخداماته، ولهذا فهو يفضل استخدام مفهوم "عدم الانتماء او اللانتماء (désaffiliation) للتعبير عن العمليات التي يمر بها الأشخاص بفعل تواجدهم في وضعيات الهشاشة أو الضعف. (Robert, 2000, p14)

على ضوء ذلك ميز روبرت كاستيل بين ثلاث مجالات من الحياة الاجتماعية: (Castel, 2000, p45).

- **منطقة التكامل:** تشمل عموماً الأشخاص الذين لديهم عمل منتظم وعلاقات اجتماعية قوية.
- **منطقة الضعف:** تضم أشخاصاً يعانون من ظروف غير مستقرة وعلاقات غير مستقرة.
- **المنطقة المهمشة:** التي يتواجد فيها الضعفاء وحتى المندمجون .

لهذا سلط كاستيل الضوء على أهمية اتباع سياسات وقائية لمنع الناس من الوقوع في حالات الاستبعاد على اعتبارا ان الفقر يظهر كنتيجة للتدهور الذي تشهده هذه المناطق.

على هذا الأساس قد يتخذ التهميش الاجتماعي أشكالا عدة بناء على المراكز التي يقوم عليها، والتي قد تنطلق من عوامل ذاتية متعلقة بالفرد أو أخرى خارجة عن نطاقه إما اجتماعية او اقتصادية او ثقافية، وهذا بالنظر الى مجموعة من العوامل الآتية:

1- **الوضعية الاجتماعية:** قد يتصل التهميش بالوضعية الاجتماعية للفرد أو الجماعة التي تؤثر على إمكانية الاندماج الاجتماعي بفعل مظاهر التفاوت الاجتماعي التي تجعلهم لا يحصلون على نفس

الفرص للمشاركة ولا تتاح لهم نفس الإمكانيات والموارد لتحقيق ذلك مثل: مستوى الدخل، العمل، التعليم، الصحة مما يكرس مظاهر اللادالة الاجتماعية.

2- **الموقف الاجتماعي:** قد يكون التهميش الاجتماعي نتيجة لموقف ذاتي يتخذه الفرد أو جماعة ما انطلاقاً من الرغبة في اختيار العزلة والابتعاد عن الآخرين تلقائياً ولا يتطلع إلى المشاركة الاجتماعية نظراً لجملة من الاعتبارات الاجتماعية والثقافية.

3- **البيئة المكانية:** قد يتصل التهميش الاجتماعي بتضمين مدلول اللامساواة المكانية بين المناطق الحضرية بالنسبة لمركز المدينة، وانطلاقاً من التباين المكاني وموقع الحي تتوزع الموارد والمرافق بصورة متباينة.

4- **الأطر الثقافية:** قد يتصل التهميش الاجتماعي بالاختلاف الثقافي الذي يفضي إلى إقصاء الفرد أو جماعته المرجعية بحكم اختلاف عناصر ثقافتها عن الثقافة السائدة كحال الجماعات المهاجرة في المناطق الحضرية الهامشية.

1.2. التهميش الاجتماعي والمفاهيم المتصلة به:

1.1.2- **التهميش الاجتماعي:** يشير المفهوم إلى مجموع العمليات البنوية التي توجد تباينات في توزع الفرص والموارد المختلفة وتعيق المشاركة العادلة والفعالة للأفراد في الحياة الحضرية ويبلغ أقصى درجاتها في مظاهر الاستبعاد الاجتماعي، حيث يتعارض مفهوم التهميش الاجتماعي مع العدالة الاجتماعية لأنه يثير مسألة التوزع غير متكافئ للفرص بين الأفراد و يشير براين بيرري في دراسة التهميش الاجتماعي ثلاث اشكال منها : (Brian, 1998,p 6).

- **تهميش ذاتي غير اختياري:** يتخذ التهميش طابع موقف فردي انعزالي يتخذه الفرد طواعية لأنه يستشعر رفض المجتمع له فيختار العزلة قصداً ويذكر الباحث هنا موقف الأقليات التي تواجه الإقصاء والتمييز وتختار العزلة ذاتياً.
- **تهميش تلقائي إجباري:** يتخذ التهميش فيه طابع الانعزال التلقائي والذي يصبح إجبارياً بفعل السياق الاجتماعية الذي يجعل الفرد أو الجماعة تختار عدم المشاركة في نشاطات المجتمع ولكن عندما ترغب في ذلك لا يمكنها ذلك بسبب وضعيتها الاجتماعية داخل هذا السياق.
- **تهميش ذاتي اختياري:** يتخذ التهميش هنا طابعاً ذاتياً ويتعلق باختيار الأفراد العزلة عن المجتمع رغم أنهم يملكون كل الإمكانيات التي قد تتيح لهم المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية اليومية. وهناك شكل آخر نقترحه يتخذ صفة التهميش المفروض غير الاختياري: والذي قد يتخذ طابعاً إجبارياً منظمًا بفعل فقدان الفرد أو الجماعة التي ينتسب إليها الآليات الاجتماعية التي تحقق لها الارتقاء الاجتماعي وعليه يصبح التهميش وضع اجتماعي مفروض، لأن صاحبه فاقد للإمكانيات والوسائل التي تمكنه من تغيير وضعه مع انه يتطلع إلى المشاركة في مختلف الفعاليات.

لمفهوم التهميش الاجتماعي (marginalisation sociale) صلة وثيقة بمفاهيم أخرى قد تتضمنه او تعبر عن نتائجه من أهمها:

2.1.2-الحرمان الاجتماعي: يعرفه جوردون مارشال بأنه: « يعبر عن حالة التجريد من الشيء وعدم امتلاكه، على اعتبار ان الشخص محروم من حقه الذي يتوقع الحصول عليه، وقد تختلف الأشياء التي قد يحرم منها الفرد باختلاف المجتمعات الا ان هناك احتياجات أساسية استأثرت على قدر من الاهتمام كالحاجة الى الغذاء، المسكن، التعليم...الخ، وارتبط المفهوم عموما بالنظرة المحدودة للفقر وأشكال التفاوت واللامساواة الاجتماعية التي يتعين إدراكها في ضوء معايير العدالة الاجتماعية ». (الجوهري، 2009، ص386)

3.1.2-الاستبعاد الاجتماعي (exclusion sociale): اختلف المنظرون حول طبيعة العلاقة بين التهميش والاستبعاد الاجتماعي نظرا للعلاقة الوثيقة بينهما لكن يبدو ان الصلة بينهما تتصل بمستويات الهدر التي قد يكون الفرد عرضة لها والتي تبلغ أقصاها في الاستبعاد الاجتماعي، بمعنى أن مفهوم التهميش يتضمن مظاهر الإهمال وتقليل فرص المشاركة التي قد تحدث لكنها تبلغ أقصاها لتنتج مظاهر الاستبعاد التي تعني المنع التام لكل أشكال المشاركة.

ويبدو أن ماكس فيبر كان من الأوائل الذين عرفوا الاستبعاد كأحد أشكال الانغلاق الاجتماعي، حيث اعتبر الانغلاق الإستبعادي بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزا متميزا على حساب جماعة أخرى من خلال عملية اخضاعها (هيلز و لوجران وآخرون، 2007، ص22).

ولعل مظاهر التمايز تظهر في الهيكلة الحضرية لبعض الأحياء على خلاف أخرى حيث تبرز مظاهر الانغلاق الشعوري أو اللاشعوري الذي يمكنها او يحرمها من التمتع بخدمات عالية، الى جانب فرص وامتيازات اجتماعية أكبر في ضوء العلاقات الاجتماعية التي تتسببها بداخلها، فالاستبعاد نقبض الاندماج او الاستيعاب.

كما يعتبر **انطوني جيدنز** من علماء الاجتماع المعاصرين الذين ناقشوا مفهوم الاستبعاد الاجتماعي في ضوء المجتمع البريطاني حيث ساهم الى جانب ثلة من الباحثين في انشاء وحدة الاستبعاد الاجتماعي سنة 1997 ببريطانيا التي طورت البحوث الميدانية في الموضوع، وحددت أكثر من 4 آلاف حي سكني لا تتسم بأنها فقيرة فقط بل اعتبرت جيوب للحرمان المكثف لأنها تعاني من البطالة وانتشار الجريمة الى جانب تدني مستوى الخدمات الصحية، التعليم، الإسكان، وقد نبهنا الى وجود شكلين من الاستبعاد: (هيلز و لوجران وآخرون، 2007، ص14).

- **الاستبعاد الإرادي:** وهو شكل من الاستبعاد الذي يمس أولئك القابعين في القاع والمعزولين على حد تعبيره عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع.
- **الاستبعاد الإرادي:** هو شكل يحدث عند القمة ويعبر عن ممارسات جماعات الصفوة التي تتسبب اراديا من النظم العامة، وأحيانا من القسط الأكبر من ممارسات الحياة اليومية، إذ

يختار أعضاؤها ان يعيشوا بمعزل عن بقية المجتمع، فينتظمون في جماعات تعيش داخل مجتمعات محاطة بالأسوار، وتتسحب من نظم التعليم العام، والصحة العامة.

4.1.2- مؤشرات التهميش الاجتماعي: يبدو أن التدقيق البحثي في أغلب مؤشرات التهميش الاجتماعي

المتداولة نجدها مرتبطة بمؤشرات الفقر والعدالة الاجتماعية، وكثيرا ما ينظر إلى التنمية المستدامة كحل بديل لها، فالتهميش الاجتماعي يتجاوز البعد الاقتصادي البحت إلى البعد الحضري والثقافي، لهذا تتطلع هذه الدراسة إلى التركيز على مؤشرات التهميش الاجتماعي في ضوء خصائص البيئة الحضرية من خلال فهم ودراسة الأبعاد الآتية:

1- **البعد المكاني:** تبيئة التهميش من خلال الكشف عن مظاهر اللامساواة المكانية بالنسبة لمركز المدينة وأطرافها.

2- **البعد الحضري:** بناء على توزيع المرافق وطبيعة الخدمات بين الأحياء الحضرية.

3- **البعد الاجتماعي:** بناء على طبيعة العلاقات السائدة بين الافراد وخصائصهم الثقافية، الممارسات والرموز المتداولة، اللغة المستخدمة وتباينها بحسب طبيعة الأحياء الحضرية.

3- قراءة في ملاحح العنف اللفظي في ضوء ديناميات المدينة الجزائرية

يعبر العنف عن الجانب المأساوي في الانسانية ذلك لأنه يجسد ظاهرة اجتماعية لطالما ارتبط

ظهورها بمظاهر الاستخدام غير المشروع للقوة الجسدية أو الرمزية من أجل فرض القدرة على فرد أو جماعة ما تتجاوز المعيار المقبول اجتماعيا (معتوق، 2011، ص 19)، ويتخذ في الغالب أشكالا عدة منها: العنف اللفظي الذي يعكس بدوره مظهرها من الفضاضة والغلظة اللغوية التي تتجسد في توحش اللغة التعبيرية المشحونة بالألفاظ الجارحة والمعاني النابية التي تُصم لها الأذان، حيث تتطلع لاستخدام قوة تأثير الكلمة والدلالة لإيذاء الآخر وإلحاق الضرر به، لتعبر الذات عن مكبوتاتها، مأسياها واحباطاتها الاجتماعية في تفاعلاتها اليومية متخذة اللغة وسيلة لذلك، فتفقد اللغة التعبيرية جمالياتها الرمزية وتحملها بدلالات عدائية قاسية، فساوة العوامل الخارجية والداخلية المحيطة بها.

إنه تعبير عن ارتداد الذوق العام وتراجع دور المنظومة القيمية التي تنظم انسجام الحياة الجمعية

وتنعكس على سلوك الإنسان الحضاري (المتمدن)، خاصة بالنسبة للفضاءات الحضرية الضيقة التي

تجتمع فيها عناصر ايكولوجية وثقافية واجتماعية بعينها تعد بمثابة المجال المثالي لإنتاج العنف بمختلف أشكاله. فشخصية الإنسان هي انعكاس للبيئة التي ينشأ فيها والمدينة ليس مجرد تجمعات إسمنتية جرداء بل هي تجمع بشري ذي أبعاد إنسانية وثقافية يعكس أسلوب حياة كيانات انسانية حاملة لقيم حضارية بالدرجة الأولى.

لهذا تكشف الممارسات اللغوية عن واقع الفرد المعاش بكل مكبوتاته ومدلولاتها الرمزية، إذ

تفرض أطرها على الفرد مقابل حصوله على الاعتراف بانتمائه إلى ثقافة الجماعة التي ينتسب إليها،

وعليه تتأسس هوية الفرد بفضل عملية استدخال رموز المجتمع بكل دينامياته، بحيث تتجاوز إرادته لصالح الجماعة في حقل دلالي معطى وهو ما يكشفه لنا غرانغيوم (2011) في قوله :

« إن اللغة شأنها شأن الثقافة، تمثل بالنسبة للفرد واقعا مزدوجا، فهي من جهة، تمثل القانون الذي يفرض نفسه على الفرد، إنها قانون الجماعة الذي يأتي ليؤطر "ارتجالات" طبيعة الفرد "المتوحشة، لكنها من جهة أخرى تمارس عليه في الآن نفسه إغراء ينتج عنه انخراط في هذا القانون ما دام الملفوظ عندما يحدد التعبير في حقل دلالي معطى، يترك الكلمات تجتر وراءها - إن صح القول- جميع التمثلات المقترنة بها، وهذه الكلمات لا تتيح قول كل شيء، و إنما تجبر الفرد على القول بكيفية معينة، لكنها تظل مشحونة بمجموع ما لا يمكن قوله، وهو مجموع مقترن بها، و بذلك يوجد ضمن هذه العلاقة التي تربط الفرد باللغة فرض قانون واستثمار رغبة في أن واحد...». (غرانغيوم، 2011، ص 86)

وعليه تعتبر اللغة أهم عناصر الثقافة لأنها تعبر عنها وتوجه سياقها، حيث تفرض نفسها على الفرد عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي تمكنه من الانتقال من "الطبيعة إلى الثقافة، فهي تجبره على تمرير عالم الرغبات وتمثلاته الطفولية عبر مصفاة تختزل تلك المعاني والدلالات وفق قانون الخضوع لمنطق التضحية بقسط من فردانيته مقابل اعتراف الجماعة بانتمائه إليها وتمثله لرموزها ودلالاتها، ويحصل بذلك التبادل ومن ثم التوافق بين هوية مفروضة وأخرى مرغوبة.

وباعتبار اللغة انعكاس للوجود الاجتماعي على حد تعبير جاك بيرك الذي قال في هذا الصدد:

«..لا تصلح اللغة للتواصل، بل تصلح للوجود». (غرانغيوم، 2011، ص 85) ، فإنها تعكس وبحق الميكانيزمات الحاصلة في المجال الحضري خاصة في خضم التحولات العميقة و المتسارعة التي تعرفها المدن الكبرى في المجتمعات المعاصرة والتي حملت جل آثارها على وتيرة التحضر وعلى مفهوم المدينة في حد ذاته. فالمدينة هي ذلك الفضاء الفيزيقي الذي يقطن في تواجد بنايات مادية قادرة على إنتاج وإعادة إنتاج نسيج اجتماعي نوعي يتميز بقابلية استيعاب وتطوير علاقات الأفراد بذواتهم وفيما بينهم فهو مجال تنشؤي بامتياز يحقق ذلك في كل لحظة من حياة المدينة.

(Grafmeyer et Authier, 2011, p 88)

كل ذلك يتجسد في ظل منظومة ثقافية متناسقة ومنسجمة تتجدد باستمرار على جميع المستويات المادية والمعنوية، بحيث تسمح بإشباع حاجاتهم الاجتماعية، الخدمانية، الاقتصادية والثقافية، وبقدر حصولهم على حاجاتهم يعكسون اندماجهم فيها ويطورون علاقتهم بها، فيكتسبون رمزية صفة الفرد المتمدن والمواطن الصالح؛ لتخلق في ذوات الأفراد ذلك الارتباط والشعور بتملك المجال الذي يصبح جزءا من كيانهم، والذي يترجم من خلال انسجام علاقاتهم، ممارساتهم والتزامهم بأدوارهم التي تحقق لهم المكانة الاجتماعية التي يتطلعون إليها والاعتراف الاجتماعي الذي يشبع حاجة الفرد إلى الانتماء، الأمر الذي يعزز مساهمتهم في الحفاظ على جمالية المدينة لأنها تصبح بالنسبة لكل فرد انعكاس لهويته بل لوجوده الاجتماعي.

فطبيعة علاقة الفرد بالمجال الحضري ليست بالسطحية التي قد تبدو عليها، ففي ظل هذا الفضاء يطور الأفراد علاقاتهم، تصوراتهم ومعتقداتهم وعليه فهي تمثل القيم الاجتماعية والثقافية التي يعتقدون بها، لذلك تترجم وضعية إنتاج اللغة في ظل تباين خصائص الأوساط الحضرية طبيعة العلاقة بين الأفراد المتعلقة بنوعية ارتباطهم واعتزازهم بقيمهم الثقافية والحضارية، فإذا فقدت المدينة هذه الوظيفة الرمزية باعتبارها مركز للإشعاع الثقافي والحضاري أضحت عبارة عن تجمعات إسمنتية مفككة تنمو بشكل عشوائي في ظل ثنائية المركز والأطراف، لتعمل على تجديد إنتاج مظاهر التهميش والمضاد بين الفئات الاجتماعية الساكنة بها سواء المتمدنة منها أو الوافدة إليها من الأرياف والتي تبرز بجلاء في المعاش اليومي والدلالات الرمزية للعنف الذي قد تحمله في لغتها اليومية، لتعكس الشعور بالمرارة والإقرار بالاعتراب عن المجال الذي لا تمتلكه بل يملكه الآخر .

لذا كثيرا ما يجرى الاحتفاظ بالقيم التقليدية والعلاقات القبلية خاصة في ظل المناطق الحضرية الشعبية والتقليدية من المدن الجزائرية، لأنها تترجم ذلك الارتباط والشعور بالانتماء الذي ربما فشلت المدينة في تحقيقه بل احتوائه، وعليه يعزز الأفراد القيم الثقافية التي تجمعهم وتقوي روابطهم اتجاه المكان انطلاقا من احتفاظهم بالقيم التقليدية التي يحملونها معهم سواء من الريف أو من المدينة نفسها والتي لا تلعب دور المعزز للتماسك الاجتماعي في ظل المدينة فحسب، بل تعيد إنتاج التمايز الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية التي يبرزها تباين السلوكات والممارسات الاجتماعية للأفراد بتباين المجالات الحضرية التي يقطنون بها، والتي يعكسها أيضا اختلاف سمات اللغة التعبيرية المنطوقة دلالاتها ورمزيتها، بين المناطق الحضرية الراقية، الشعبية و المتخلفة .

خاصة إذا فشلت المدينة في تدبير السياسة الحضرية وفق مكانزمات تنموية تسعى للتوزيع العادل للمرافق والخدمات، وبالتالي بدل أن تكون المدينة منتجة للثروة وفق منطق إنساني حضاري تصبح حبيسة رهانات ظرفية او تقليدية آنية.لهذا فقد أقر رواد مدرسة شيكاغو باعتبارها من أعرق المدارس في السوسولوجيا الحضرية أثر العوامل الايكولوجية والموضوعية على هيكله ونمو المدينة، حيث اعتبر أتباعها المدينة نظاما ايكولوجيا يتغير باستمرار، يحكم تنظيمها الاجتماعي عمليات المنافسة والتكافل، يتعلم فيها الأفراد كيف يتنافسون، كما تختلف الطبيعة الحقيقية للعلاقات التنافسية وترتبط بالتغيرات في الظروف البيئية السائدة فيها. (خروف وآخرون، 1999، ص 13).

ومن ثمة اتجه الدارسون الأوائل المتأثرون بهذا المنحى أمثال : روبرت بارك وبرجسون إلى دراسة عوامل نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها المكاني، إلى أن جاء أصحاب المدخل السوسيوثقافي في النظرية الايكولوجية الذين طوروا رؤية مغايرة تأخذ بعين الاعتبار فكرة أن الأفراد في تفاعلاتهم مع الآخرين ومع بيئتهم يخلقون ويعيدون الثقافة التي تضم القيم والمعتقدات التي تحكم تفاعلاتهم، وعليه فقد أعار أصحاب هذا المدخل اهتماما كبيرا للعوامل الثقافية خلافا للعوامل الاقتصادية الأمر الذي يؤكد أهميتها في رصد دينامية المدينة. (خروف و آخرون، 1999، ص46) وهو ما برز فيما

بعد في مقارنة لويس ويرث و ردفيلد اللذان تناولا الثقافة الحضرية و اعتبرا المدينة انعكاسا لأسلوب الحياة فيها.

يبدو ان مثل هذه الأطروحات النظرية تساهم في تقريب الرؤية لان كل جزء منها يركز على أحد جوانب المدينة، لكن الاله بالنسبة لهذه الدراسة هو الكشف عن العلاقة المتبادلة بين المدينة والنسق الثقافي الذي تتمثل دلالاته الرمزية في شخصية المدينة في حد ذاتها.

5- الإجراءات المنهجية للدراسة:

للكشف عن أثر التباينات في هيكله المجالات الحضرية على إنتاج نمطية في ثقافة العنف في المدن اتجهنا إلى انتقاء منطقتين حضريتين متباينتين من حيث موقعها بالنسبة لمركز مدينة باتنة سواء من حيث الخواص العمرانية، المجالية، الاجتماعية، توفر المرافق الاجتماعية والخدمات، وغيرها، وقد فضلنا عدم الاكتفاء بالوصف الذي قد يعطينا نظرة قاصرة حول الموضوع بل انجاز دراسة وصفية مقارنة بين الأحياء المختلفة والأحياء الراقية.

1.5- التعريف بمجال الدراسة:

أنجزت الدراسة الميدانية على حيين من أحياء مدينة باتنة، ولإضفاء الطابع العلمي المنهجي على الدراسة ارتأينا ضرورة تحديد خواص الحيين ووضعيتها بالنسبة لمركز المدينة باعتباره النواة الحقيقية للتوسع العمراني الى جانب أن الحي في تعريفه يكشف من وجهة نظر سوسيولوجية عن ذلك الارتباط الذي يبينه الساكنة مع مدينتهم فهو: « مجموع الاماكن السكنية التي يمنحها سكانها خصائص الارتباط الاجتماعي و المصلحة المشتركة، ويؤثر فيه بعضهم على بعض، وهو ايضا المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء الى المجتمع الذي يعيشون فيه ». (عوض، 2015، ص161)

كما أن الحقائق التاريخية تؤكد أن ظروف نشأة مدينة باتنة ارتبطت بعوامل عسكرية إبان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث اختيرت كموقع استراتيجي لحراسة الطريق الجنوبي القسنطيني نحو الواحات، ومراقبة المنطقة أين تمركز بها المخيم العسكري الذي يحمل اليوم أحد أحياء المدينة اسمه وهو حي المعسكر او حي (le cam)، وعليه تهيكلت النواة الاستعمارية للمركز حول محورين أساسين هما: (سويسي، 2006، ص 27)

مال واد باتنة حيث أقيم المعسكر الى جانب مجموعة من المساكن الخاصة بالمدينين الذين تم فصلهم بثكنة عسكرية.

نوب الواد حيث تمركز السكان الأصليون أين برزت أولى الأحياء التقليدية العتيقة أو ما يعرف حاليا بحي الزمالة.

وعليه يمثل مركز المدينة القطاع الاول الذي تم تشكيله من قبل النواه الاستعمارية حيث يشمل حي المعسكر،السطاأو الامير عبد القادر، حي الإخضرار،ويشمل البنايات والمساكن ذات الطابع الكولونيالي.

لقطاع الثاني يمثله حي شيخي والزناطي وتعود ملكيته الى الخواص.

لقطاع الثالث فهو حي بوعقال وهوأحد مجالات الدراسة ويعتبر من الأحياء الكبرى في مدينة باتنة، ترجع أصل ملكيته إلى مجموعة من كبار الملاك الخواص الذين تحصلوا على ملكية الاراضي في الفترة الاستعمارية انطلاقا من 1930.(سويسي، 2006، ص 27)

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل عدة أثرت على اتجاه الامتداد التوسعي للمدينة وهي مجموعة من العوائق الطبيعية كالجبال والوديان إضافة إلى العوائق غير الطبيعية المتمثلة في المساحة التي تتربع عليها المنطقتين العسكرية والصناعية، بالإضافة إلى الوضعية العقارية للأراضي ذات الملكية الخاصة التي بيعت وساهمت في ظهور التوسع الفوضوي الذي فرض نفسه على مستوى النسيج العمراني، مع ذلك تتميز مدينة باتنة بطابع النمو السكاني والحضري المتسارع والذي برزت ملامحه منذ السنوات الاولى للاستقلال بفعل تزايد وتيرة الهجرة من الريف نحو المدن، لهذا فقد استقادت المدينة من مشاريع تنمية تدخل في اطار سياسة التصنيع التي سطرته الدولة آنذاك .

2.5-المنهج و الأدوات المستخدمة : اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن بهدف الوصول الى بيانات أكثر عمقا عبر تحديد خصائص المجالات الحضرية ومواصفات السكان القاطنين بها من عدة أبعاد هي البعد المكاني، البعد الحضري والاجتماعي، و لقد استخدمت الدراسة الاستمارة باعتبارها أداة أساسية لجمع المعطيات اشتملت على 36 بندا، بالإضافة إلى استخدام الملاحظة العلمية المباشرة للعوامل الايكولوجية الحضرية التي طبعت خصائص الأحياء قيد الدراسة، إلى جانب استخدام المقابلة مع بعض قاطني الحي خاصة القدامى منهم لرصد خصائص السكان به و طبيعة العلاقات الاجتماعية بينهم، وسمات الممارسة اللفظية والعنفية المنتشرة به.

3.5-عينة الدراسة: عينة الدراسة هي عينة قصدية تم انتقاء أفرادها قصدا لاستقرارهم بهذا النوع من الأحياء وقد بلغ عددها 50 مفردة من كل حي، كما لم تتوفر لنا بيانات مفصلة عن سكان الأحياء ، الأمر الذي دعانا الى تطبيق هذا النوع من العينات.

6-عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

1.6-البعد المكاني: الخصائص المكانية للأحياء مجال الدراسة والتي جرى رصدها بفضل الدراسة الميدانية أهمها:

أ-التعريف بحي السطا (حي الأمير عبد القادر): هو حي راقي يتمركز في القطاع الأول للمدينة شمال النواة العسكرية الأولى يشتمل على اولى المساكن الراقية التي برزت إبان الاستعمار والتي تميزت بالنسيج العمراني العمودي حيث كان مقر للسكان المعمرين إبان الاستعمار، وبعد الاستقلال أصبح يمثل أحد الأحياء الراقية لأنه يقع في مركز المدينة ويسكنه كبار الأعيان والملاك.لهذا يقع حي السطا بالقرب من مركز المدينة شمالا، قريب من مختلف المؤسسات والمرافق العمومية من الدائرة الى الولاية، ومختلف المديرية الرسمية، كما يتواجد بالقرب منه مستشفى وقاعات العلاج، ومختلف المرافق الاجتماعية من النقل، دار الثقافة، المساجد، المسرح، المسبح البلدي، المراكز التجارية، الأمن، محطات البنزين، المدارس، النوادي الرياضية، المساحات الخضراء وغيرها.

ب-التعريف بالحي الشعبي: " بوعقال 3 " :

يمثل أقدم تجمع فوضوي في المدينة يقع مباشرة بعد الأحياء التقليدية العتيقة للزمالة من الناحية الجنوبية، حيث يحتل مساحة اجمالية قدرها 213.33 هكتار أي بنسبة 6.28 % من اجمالي المدينة، ويشتمل على مجموعة من التجهيزات والمرافق الاجتماعية الكبرى للمدينة، تأثرت أحياءه بالطابع الأحياء التقليدية المجاورة له وتم انجاز الشطر الأول منه بفعل التوسع العمراني الذي عرفه حي الزمالة نحو الجنوب الشرقي إبان الاستعمار الفرنسي، لهذا أنشئ ما يعرف اليوم بحي بوعقال 1 في فترة ما بين 1945/1924 ثم توسع إلى بوعقال 2 سنة 1949 و الذي شهد زيادة سكانية معتبرة بفعل اضطهاد المستعمر في الأرياف التي أدت إلى الهجرة نحو المدن ليسهل على الإدارة الاستعمارية فرض رقابتها. (سويسي، 2006، ص37) .

أما حي بوعقال 3 فقد برز كامتداد لهما بعد الاستقلال كل ذلك يعكس دلالة تاريخية ذات بعد ثقافي ها، أما بالنسبة للخصائص الحضرية فيشتمل الحي الشعبي من تدهور السكنات القديمة المهترئة وان كانت تجاورها بعض السكنات الحديثة، التي تتميز بالتداخل الشديد لأنها أقيمت بشكل عشوائي مع غياب الطرق المنظمة، وهي في غالبها غير مهيأة، في المقابل يتوفر الحي على الشبكات والمرافق الضرورية. إلا أنه يشهد نقص كبير في المرافق الإدارية والأمنية فعددها قليل وتغطي مساحة معتبرة بالتالي لا تستطيع ان تغطي احتياجات واشباكات عدد السكان الكبير الذي يعيش في الحي.

2.6-البعد الحضري:

1-الخصائص الحضرية لحي السطا: هو حي سكني تنتشر فيه البناءات السكنية التي تجمع بين النمط المعماري الكولونيالي والنمط المعماري ذي الطابع الحديث فمعظم المباني العتيقة جرى هدمها وأعيد بناؤها وفق النمط العصري ليستجيب وأسلوب الحياة العصرية مع التركيز على الجانب الجمالي الذي يعكس بعدا رمزيا حضاريا ويعبر عن رقي الذوق الجمالي الثقافي الذي تعكسه هذه الفئة في هيكلة المجال الحضري الأمر الذي يبرز أسلوب حياتها، اندماجها وسمات الحضرية لديها، إلى جانب ذلك يعرف الحي تواجد بعض المرافق الاجتماعية الضرورية مثل المساحات الخضراء بعض محلات الراقية

هنا وهناك. كما تتميز السكنات الحضرية فيه بسيادة الفيلات ذات ثلاث طوابق أو مساكن أرضية ذات طابع كولونيالي، ويراعي السكان فيها الجانب الجمالي للمسكن من حيث شكل الأبواب والنوافذ وتواجد المساحة خضراء في مدخل المسكن أو بجانبه، كما تتميز شوارع هذه الأحياء بالاتساع، والنظافة، مما يعكس وجود ذوق جمالي رفيع يعكس امتلاك اهتمامات نوعية لفئة اجتماعية تتميز باهتمامات ثقافية مميزة وأسلوب حياة مميز مما يعكس اندماجها في ثقافة المدينة التي تعتبر نفسها ممثلة لها لذا من العبارات المتداولة في الخطاب الشعبي عن الساكنة بهذا الحي عبارة "صاحب البلاد" أي السكان المتمدين على ما يبدو، وهي ذات العبارة التي قد يختلف مدلولها في مناطق أخرى من الوطن.

2- الخصائص الحضرية لحي بوعقال 3 : فهو حي شعبي يختلف تماما عن الحي السابق من حيث الهيكلية الحضرية حيث تبدو ملامح تأثيره الكبير بالحي التقليدي العتيق الزمالة خاصة حي بوعقال 1 و2 وسواء من حيث طبيعة النسيج العمراني المتراس والطرق الضيقة بالنظر إلى الفترة الاستعمارية التي انشأت فيها السكنات الأولى التي كانت تتميز بالبساطة والطابع الفوضوي، لكن شيئا فشيئا تبرز ملامح السكن الحديث كلما ابتعدنا باتجاه حدود الحي من الناحية الجنوبية الشرقية.

3.6 البعد الاجتماعي:

1- الخصائص الاجتماعية لحي السطا : كشفت المؤشرات التي رصدها الدراسة لتحديد خواص الفئات الاجتماعية الساكنة في هذا المجال الحضري، أن الفئة الاجتماعية التي تسكن هذا الحي تتمتع بمستوى اقتصادي واجتماعي نوعي يبرز من خلال المؤشرات الآتية ب:

أولاً- **المستوى الاقتصادي:** تتمظهر معالم المكانة الاجتماعية الراقية التي تتميز الفئة الاجتماعية الساكنة في حي السطا من خلال ما يلي:

- ✓ **-امتلاك سمات التمدن:** فالموطن الأصلي لـ 70% من مفردات مجتمع البحث أقروا أن أصلهم من المدينة، وصرح البعض منهم أنهم من الوافدين إلى الحي من أحياء سكنية أخرى بالمدينة بنسبة 22% كحي شيخي، الزمالة، بوعقال.. وغيره، مع وجود فئة أخرى صرحت أنها من مناطق أخرى خارج الولاية، إلى جانب ذلك اتضح أن أعلى متوسط لمدة الإقامة بالحي هو 10 سنوات بنسبة 40% تليها 20 سنة بنسبة 18%.
- ✓ **-ارتفاع مستوى الدخل:** كشفت لنا الدراسة أن الفئات الاجتماعية الساكنة بهذه المنطقة تميزت بالرفاهية الاقتصادية إلى جانب **ملكية السكن** وقربه من مركز المدينة مما يعكس قيمته المادية بالنظر إلى غلاء العقار في تلك المنطقة وقد صرح 84% من مفردات المجتمع ملكيتهم للمسكن.
- ✓ **-طبيعة المسكن الراقية:** أغلب مفردات الدراسة تقطن بسكنات أرضية في الحي بنسبة 42% و 34% منها تقطن في فيلات، حيث تتميز هذه المساكن بالاتساع فمتوسط عدد الغرف بها هو من 3-6 غرف بنسبة 62%، تتوفر بها مختلف المرافق الضرورية.

✓ **طبيعة العمل:** أبرزت هذه الدراسة الميدانية أن أغلب الوظائف المنتشرة في هذا الحي هي لفئة الموظفين بنسبة 42%، الإطارات بنسبة 18% و التجار بنسبة 16%. و هذا يعد بمثابة مؤشر على خصائص الفئة الاجتماعية المستقرة بهذا الحي.

ثانياً-المستوى التعليمي: كشفت لنا الدراسة الميدانية أن فئات مفردات الدراسة في هذا الحي تميز بارتفاع المستوى التعليمي حيث أن 64% من مفرداتها ذات المستوى الجامعي و 24% منها ذات مستوى ثانوي، الأمر الذي يؤكد وجود التعليم كقيمة اجتماعية جرى تجديده عبر الأجيال من خلال الاهتمام بتعليم الأبناء الذي يعد جزء أساسي من ثقافة هذه الفئة، و ما يؤكد ذلك هو ارتفاع المستوى التعليمي للوالدين.

ثالثاً-الخصائص الثقافية للفئات الاجتماعية المتمركزة في "حي سطا" :

1-**طبيعة الاهتمامات الثقافية:** من خلال استجابات مفردات الدراسة وجدنا اهتمامات النشاطات التطوعية والخيرية بنسبة 62 % مما يؤكد وجود اهتمامات نوعية لدى هذه الفئة.

2-**طبيعة العلاقات الاجتماعية مع الجيران :** من خلال دراستنا والنزول الى ميدان البحث وجدنا أن هذا الحي تميز بالهدوء فلا وجود لشجارات أو مشاحنات بين سكان الحي إلا نادرا و هو ما أكدته 68% من أفراد العينة، أما بالنسبة لطبيعة العلاقات الجوارية فتمتيز بالخصوصية، لذا نجد أن طبيعة العلاقات في مثل هذه الفضاءات تطبعها الفردانية و النفعية، خاصة أن أسلوب الحياة فيها مرتبط بشدة بالتنقل بين العمل و الأسرة،، لهذا اقر نسبة 54 % من مفردات الدراسة إنها لا تملك علاقات مباشرة مع الجيران في حين 36% عبروا عن وجود علاقة صداقة مع الجيران مما يؤكد وجود علاقات زمالة و مصلحة تفرضها طبيعة الوظائف ومجالات الأعمال وهو جزء من رأسمال اجتماعي تحقق من خلاله هذه الفئة، فقد وصف 48 % من مفردات العينة أن علاقتهم جيدة مع الجيران، لكنهم في نفس الوقت أكدوا و بنسبة 84 % أنهم لا يتبادلون الزيارات معهم، و لا يتشاركون معهم في النشاطات التطوعية وهذا بنسبة 62% بل يميلون للمشاركة في النشاطات التطوعية مع الجماعات الرسمية التي ينتسبون إليها نظرا لتغير أسلوب الحياة في المدينة

3-**طبيعة اللغة المتداولة:** يتميز مجتمع الدراسة المتمركز بحي السطا بالهدوء والاستقرار وهو ما يعكس اندماجه الحضري كما يتمثل ذلك في اللغة المتداولة في هذا المجال التي تتميز بالبلاغة والرصانة مع انتقاء المفردات المتداولة بعناية كبيرة، وبروز مظاهر المزج اللغوي والاختباس الثقافي.

4-**تمط العنف السائد :** يتميز الحي الراقي بغياب مظاهر العنف الجسدي حيث اقر 94 % غياب سلوكيات العنف الجسدي و أن وجد فهو لا يتعدى 6 % ويتخذ فاعله في ذلك طابع العنف اللفظي لا الجسدي من خلال استخدام الصراخ بنسبة 10 % و التهديد و الوعيد، بنسبة 4 % و الدعاء بالسوء بنسبة 2 % مما يؤكد ضعف انتشار العنف اللفظي، و يعكس مظاهر الحضارية لدي ساكني الحي لكن في المقابل برز العنف الرمزي كتمط آخر من العنف الذي يبرز في تلك اللغة الرقيقة والناعمة التي

تنتشر في أوساط الأحياء الراقية كأداة تواصل تستخدم لإثبات التمايز الاجتماعي واستبعاد الآخر، الى جانب بعض الممارسات والرموز التمييزية باعتبارهم منتجي مدلول التمدن كمفهوم "أصحاب البلاد" مثلا، وهو ما أشار اليه بورديو (2007) ووضحه الباحث وطفة (2011) مبينا ما يلي : «إن العنف الرمزي هو سلطة معنوية خفية تفرض نفسها من خلال نظام الرموز الافكار، الدلالات، العلامات والمعاني للسيطرة على الآخر وفرض الهيمنة عليه، بحيث يأخذ هذا النوع صورة رمزية خفية متلبسة تمكن ممارستها من توليد حالة من الإذعان والخضوع عند الآخر ليحقق غايته وما يصبو اليه من سيطرة وهيمنة دون اللجوء الى القوة المادية». (وظفة، 2011، ص68).

2- الخصائص الاجتماعية لحي بوعقال: انطلاقا من المؤشرات التي رصدتها الدراسة لضبط خواص الفئة الاجتماعية الساكنة بحي بوعقال وصلت الدراسة إلى الكشف أن الوضعية الاجتماعية لهذه الفئة جد متردية وتسجل ضمن الفئات الوسطى والفقيرة في بعض الأحيان بالنظر إلى المؤشرات الآتية:

أولا- المستوى الاقتصادي: الوضعية الاجتماعية المتردية لهذه الفئة بالنظر الى المؤشرات الآتية:

✓ **الموطن الأصلي:** وجدنا أن أصل 54% من مفردات مجتمع البحث هو المدينة ، كما صرح 37.83

% منهم أنهم ولدوا "بالدوار"، لذا فقد أكد 78.37% أنهم وافدون من ضواحي المنطقة وهي دلالة على الأصل الريفي لسكان الحي، إلى جانب ذلك اتضح أن أعلى متوسط لمدة الإقامة بالحي هو 40 سنة بنسبة 45 %تليها 30 سنة بنسبة 29 % الذي برزت ملامحه على هيكله الفضاء.

✓ **-انخفاض مستوى الدخل:** وجدنا عبر هذه الدراسة أن الفئات الاجتماعية الساكنة بهذه المنطقة تتميز بالوضعية الاقتصادية السيئة على حد تعبير المستجوبين خاصة أن متوسط الدخل بلغ رغم من 10000 دج إلى 30000 دينار بنسبة 67.56 % مما يفسر المشاكل المادية التي تعني منها الاسر القاطنة به.

✓ **ملكية السكن** يعد مؤشر أساسي في المجتمع التقليدي وان كان بسيطا لأنه أساس المكانة الاجتماعية كما يعد مؤشر أساسي للوضعية الاقتصادية فنسبة 29% أكدوا امتلاكهم للسكن في حين عبر البعض عن وجود صفات أخرى للسكن وهي السكن مع العائلة الكبيرة 67% وهذا جزء أساسي من المنظومة الثقافية للمجتمع التقليدي مع ان عدد الغرف قليل لمتوسط العام هو من 4 الى 6 غرف بنسبة 51.35 %.

✓ **-حضور بقايا المسكن التقليدي:** كشفت لنا الدراسة أن اغلب مفردات العينة تقطن بسكنات أرضية في الحي بنسبة 100% مما يعكس نمط السكن السائد في مثل هذه الأحياء والذي يعكس استمرار تأثير النسق الثقافي التقليدي على طبيعة السكن الذي يتميز بالبساطة وتوفر عناصر أساسية في المسكن التقليدي وهي الحوش بنسبة 62.16 %، البئر بنسبة 27.72 % ومرأب، وهي عناصر ترمز استمرار الاعتماد على أسلوب الحياة المرتكز على البساطة وهو يخدم المستوى الاقتصادي والنموذج الثقافي التقليدي الذي يسود في هذا الحي الشعبي.

✓ **طبيعة العمل:** أبرزت الدراسة أن اغلب الوظائف المنتشرة في هذا الحي هي لفئة التجار بنسبة 29.72%، مهن حرة بنسبة 24.32% وعاطلين عن العمل بنسبة 16.21%. وهذا يعد بمثابة مؤشر حقيقي عن خصائص الفئة الاجتماعية المستقرة بهذا الحي التي تعتمد على نفسها في تحصيل رزقها بعيدا عن المؤسسات الرسمية حيث لا يمثل الموظفين إلا نسبة 5.4%.

ثانيا- المستوى التعليمي: تتميز فئات مجتمع البحث في هذا الحي الشعبي بمستوى تعليمي متوسط مقارنة بالفئة الأولى في حي السطاحيت أن 32% من مفرداتها ذات مستوى الثانوي و 27% منها ذات مستوى متوسط و 19% ذوي مستوى ابتدائي الأمر الذي يؤكد تردي المستوى لتعليمي بفعل تجمع عوامل جغرافية واجتماعية وثقافية واقتصادية لا تشجع على مواصلة التعليم مقابل البحث عن العمل، حيث سجلت اعلى نسبة بالنسبة للأب 56.7% بدون مستوى (أمي) و 35.13% من ذوي المستوى الابتدائي، أما بالنسبة للام 97.29% بدون مستوى.

ثالثا- الخصائص الثقافية للفئات الاجتماعية المتمركزة في الحي الشعبي "بوعقال 3":

1- طبيعة الاهتمامات الثقافية: وجدنا من خلال تفريغ البيانات الخاصة بهذه الدراسة أنهلا توجد اهتمامات ثقافية بعينها واضحة بالنظر لطبيعة المستوى الاجتماعي لقاطني الحي الذي يهتمون بالعمل لتحسين وضعيتهم الاجتماعية، مع بروز ظاهرة اخرى وهي العمل غير الرسمي بالنسبة للعديد من الفئات التي تمارس مهن حرة أو مهنة إضافية بالنظر إلى ضعف مستوى الدخل خاصة بالنسبة للنساء الماكثات بالبيت الذي يزولون مهن يدوية.

2- طبيعة العلاقات الاجتماعية: يفضل سكان الحي الشعبي العلاقات التقليدية في تواصلهم مع الاخر حيث اوضحت الدراسة وجود أكثر من أسرة واحدة في فضاء ضيق مما يعكس تداخل المجال الحضري والتلاحم الذي يعتبر أساس العلاقات الاجتماعية في المجتمعات التقليدية لذا صرح 89.18% من السكان بوجود علاقات مع الجيران ومن اهم المظاهر الاجتماعية المميزة لعلاقتهم في الحي :

✓ **-الاستياء من الوضعية الاجتماعية للحي:** 63% صرحوا عن استيائهم من الوضعية

الاجتماعية بالحي الذي يبدو كفضاء مغلق تجمعت فيه مختلف الظواهر الاجتماعية المرضية.

✓ **تعدد وتنوع المشاكل والصعوبات الحياتية:** طبيعة المشاكل التي يصادفها ابناء الحي هي

مشاكل مالية بنسبة 48% مشاكل أسرية بنسبة 27%، كذا مشاكل صحية بنسبة 27%، الى جانب ذلك نجد أن نسبة معبر من مجتمع البحث لها سوابق عدلية وهذا بنسبة 18.91% وهي جد معبرة تنوعت طبيعة السوابق بين السرقة، المخدرات، وبالتالي تساهم هذه المشكلات باختلافها في تأزم وضعية ساكني الحي و يؤدي الى عدم اندماجهم الحضري في المدينة.

✓ **انتشار المشاكل الأسرية باختلافها:** كشفت لنا الدراسة الحالية عنها العنف الاسري بنسبة 43%

اذ يبدو أن الأسرة هي الفضاء الذي يترجم فيه مشكلة الفرد في المجال الحضري الذي ينتسب إليه

✓ **طبيعة العلاقات الاجتماعية بين السكان :** من خلال بيانات الدراسة الميدانية الحالية وجدنا أن نوعية العلاقات التي ينسجها الأفراد في المجال الاجتماعي الذي ينتسبون إليه تعكس نمط القيم التي يعتقدون بها، ويتضح من خلال النتائج وجود علاقات جيدة بين السكان بنسبة 35.13% و 27% صرحوا أنها حسنة مما يؤكد ان افراد الحي يطورون علاقاتهم مع جيرانهم كنوع من العلاقات التلاحمية لتجديد تواصلهم مع قيمهم التقليدية التي يجددون من خلالها رفضهم لثقافة الأخر، مع عدم مشاركتهم في مدينة همشت واقعهم الحضري لهذا يبرز هذا التهميش لمضاد كلغة يترجمها أسلوب حياتهم فيها ..

3- **طبيعة اللغة المتداولة:** اكدت نتائج هذه الدراسة انتشار العنف اللفظي في الحي بنسبة 18.91% من العينة أكدوا أنهم في حالة الغضب الشديد يتلفظون بألفاظ بذيئة أمام كل الناس، و 10.81% أكدوا أنهم حين ينفعلون يشتمون أصدقاءهم مما يترجم حضور العنف اللفظي بقوة في هذه الاحياء.

4- **نمط العنف السائد :** يعتبر الحي وكر للعديد من المظاهر الاجتماعية كالمشاكل الأسرية، انحراف الأحداث، السرقة و تناول المخدرات، تكوين عصابات وجماعات أشرار وغيره من الظواهر الانحرافية التي تعبر عن رفض هذه الفئات خواص البيئة الحضرية التي يعيشون فيها، لهذا ينتشر العنف الجسدي بنسبة 27% من أفراد العينة صرحوا أنهم في حالة الغضب يحطمون كل شيء يكون أمامهم و 10.81% أكدوا أنهم يضربون أصدقاءهم، كما أكد أفراد العينة انه في حالة وقوع شجارات بين الجيران فان 70.27% من الشجارات تتخذ دائما باستخدام الألفاظ البذيئة والعبارات النابية وهي نسبة جد معبرة عن انتشار العنف اللفظي في الحي الشعبي، بالنظر إلى الوضعية المزرية السائدة في المجال الحضري.

7- نتائج الدراسة :

أفضت النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة الى نتائج هامة أكدت بروز نمطية ثقافة العنف كفعل وممارسة في المناطق الحضرية، وهذا بالنظر الى بعض الممارسات الرمزية المتداولة والتي تنتجها الفئات الساكنة لتعكس تمايزها الاجتماعي عن باقي الفئات الاجتماعية الأخرى في ضوء الأوساط الحضرية التي تقطن بها، وهذا من خلال السعي لفرض ثقافتها ورموزها داخل المجال الحضري الذي تعيش فيه لتعبر من خلاله عن اندماجها وتملكها للمجال الحضري الذي تنتسب إليه والتالي تساهم في تشكيل ثقافة المدينة.

فما التباين في هيكله المجالات الحضرية إلا تعبير حقيقي عن تباين النماذج الثقافية المتداولة بين هذه الفئات، فإذا كان الحي الراقي يتمثل بقايا النموذج الثقافي الكولونيالي الى جانب الطابع المؤسساتي للفعاليات اليومية، من خلال إعادة إنتاج ممارسات حضرية تعكس خواص تمدنه في ظل بقايا الأحياء الكولونيالية، التي وجدت فوق الواد قرب نواة المدينة والتي تساهم من خلال تلك الممارسات في توجيه ثقافة المدينة لصالحها، فان الحي الشعبي يمثل بقايا الحي التقليدي الشعبي الذي وجد في الجهة المقابلة له، والذي تتمثل فيها بقايا الثقافة الشعبية التي ينظر إليها نظرة دونية وفق منطق ثقافة الجماعات الساكنة

الأحياء الموازية، كونها لا تعكس ثقافة المدينة وفق المقاييس المتداولة في الحي الراقي، لهذا ينتج سكانه ممارسات حضرية عنيفة تبرز رفضهم لهيمنة ثقافة الآخر في مجال لا يعكسون مظاهر الانتماء نحوه، فإذا كانت الفئة الأولى الساكنة بالأحياء الراقية تروج لممارسات اجتماعية ثقافية وحضرية تبرز تحضرها واندماجها في المجال الحضري، وبالتالي تفوقها الاجتماعي حسب منظورها نظرا لامتلاكها مؤهلات تمكنها من التمتع في أعلى السلم الاجتماعي وعليه يدفعها هذا المسعى إلى إعادة إنتاج ممارسات، دلالات ورموز لتشرعن ذلك الفعل.

في المقابل تعيش الفئة الثانية المتمركزة في الحي الشعبي "بوعقال" مظاهر التهميش نظرا لفقدان العناصر والمرافق التي تشبع حاجاتها الاجتماعية والثقافية، وتعتبر عن عدم اندماجها في ثقافة المدينة لأنها لم تساهم في إنتاجها بل فرضت عليها، لذا تبرز (كفضاء) مغلق تحافظ فيه على علاقاتها الداخلية سواء القرابية، القبلية، الجوارية و تنتج ممارسات ثقافية تدعم ذلك في شكل ثقافة عنفية مضادة للثقافة المسيطرة على ثقافة المدينة ومؤشرات التمدن، كل ذلك يجدد آلية الخطاب العنفي سواء الرمزي، اللفظي وحتى الجسدي بين الفئات الاجتماعية المتباينة في ظل مجتمع المدينة الذي يقف حائرا أمام ثنائية "التهميش و التهميش المضاد" بين الفئات الاجتماعية والذي يتجدد من خلال الممارسات الاجتماعية والثقافية. وعليه تبرز نمطية ثقافة العنف من الممارسة الى الرمز كنتيجة تفرزها تلك التباينات الحضرية، وحضور مؤشرات التهميش تبرز جليا في اختلاف الخصائص الثقافية للفئات الساكنة فيها وطبيعة الممارسات العنفية النمطية يتجلى في نمطين هما:

1- العنف الرمزي: الذي يبرز نتيجة حضور مظاهر التهميش بأبعادها الحضرية والاجتماعية والتي تتسجم مع خصائص الهيكل الحضرية للأحياء وتؤسس لثقافة العنف الرمزي فيها حيث يتخذ التهميش فيها طابعا انزاليا انطلقا من مواقف ذاتية اختيارية

2- العنف المضاد: يبرز هذا النمط نتيجة حضور مظاهر التهميش بأبعاده المختلفة في ظل مواصفات الحضرية للأحياء الشعبية التي تؤسس لثقافة عنف مضاد حيث يتحول التهميش المفروض عليها بالنظر الى طبيعة الخصائص الاجتماعية والثقافية لقاطنيتها الى تهميش اختياري وبترجم في شكل عنف مضاد تتنوع اشكاله ليعكس خصائص هيكلته الحضرية.

الخاتمة:

وفي الأخير لا بد ان نقف على حقيقة هامة تتمثل في أن حضور مؤشرات التهميش الاجتماعي له صلة قوية بهيكل المجالات الحضرية التي تساهم بطريقة بأخرى في بلورة نمطية ثقافة العنف فيها وكذا اليات استبدالها من الممارسة الى الرمز، لذا وجب التنويه الى ضرورة أنسنه هيكله المجالات الحضري واستدامتها بصفة تأخذ بعين الاعتبار التوزيع العادل للموارد والفرص المتاحة فيها، باعتبار الانسان هو الفاعل الحقيقي في المدينة.

*تتويه (acknowledgement): الدراسة أنجزت من قبل الباحثان باعتبارهما باحثان مشاركتان في مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية cread في اطار مشروع بحث وطني تحت رئاسة اد: فارس بويكور في اطار مخبر إدارة -نقل وامداد: بداية من 2015-2018 تم اعتماده من قبل المركز تحت عنوان: "التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية في النقل الجماعي للمسافرين عبر الطرقات في ولاية باتنة " لبحث مؤشرات التهميش الاجتماعي في المدينة .
-قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- بورديو، بيار. (2007). الرمز والسلطة، (ترجمة عبد السلام بنعبد العالي). المغرب: دار تويقال. الجوهري ، هناء محمد. (2009). علم الاجتماع الحضري. الأردن: دار المسيرة. خروف، حميد وآخرون. (1999). الإشكالات النظرية والواقع مجتمع المدينة نموذجا. قسنطينة: منشورات جامعة منتوري.
- سويسي، فوزية.(2006). نمو مدينة باتنة وحتمية التحول نحو الاطراف. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية علوم الارض. جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- عوض،حنفي السيد.(2015).في علم الاجتماع الحضري إنسان المدينة بين الزمان والمكان. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- غرانيغوم، جليبير. (2011).اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي،(ترجمة محمد سليم).المغرب:افريقيا الشرق.
- قوندي، سميرة. (2016). مفهوم التهميش الاجتماعي في المجتمع الجزائري: اشكاليات نظرية. مجلة تواصل، 22(1)، 177-194. تم الاسترجاع من موقع <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19861>: معتوق،جمال. (2011).مدخل إلى سوسيولوجيا العنف.الجزائر:دار بن مرابط.
- هيلز ، جون، ولوغران، جوليان وآخرون. (2007).الاستبعاد الاجتماعي. تر: محمد الجوهري،الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- وظفة،علي أسعد.(2000). من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي "قراءة في لوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي".مجلة شؤون اجتماعية. 26(104). تم الاسترجاع من موقع: <https://itsssl.com/V3odS>
- ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية :

Barry, B. (1998). Social exclusion, social isolation and the distribution of income .London. (Online) available : <https://core.ac.uk/download/pdf/7119292.pdf>:CASE
Paris: l'édition .Castel, R. (2000). Cadrer l'exclusion.L'exclusion : définir pour en finir Dunod. 35-60.

(2016).World Social Science Report 2016, Challenging .ISSC, IDS and UNESCO : Paris.(online) available: UNESCO Publishing .Inequalities: Pathways to a Just World .<https://en.unesco.org/wssr2016>
Grafmeyer, Y and Authier,J.(2011). Sociologie urbaine. Paris: Armand Colin.